برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ١٨ - ١٩٩٩/١٠/٢٢

تقارير المديرة التنفيذية عن المسائل التشغيلية

البند ٨ من جدول الأعمال

تقرير عن سير العمل في المشروع الإنمائي بيرو ٥١٦٢

الإحياء البيئي لمجمعات المياه الصغرى في جبال الأنديز	
تاريخ إجازة المشروع:	١٩٩٣/٦/٤
تاريخ التوقيع على خطة العمليات:	١٩٩٣/٩/١٥
تاريخ قبول خطاب الاستعداد:	١٩٩٣/١٢/٢٨
تاريخ التوزيع الأول:	١٩٩٥/٧/١
مدة معونة **البرنامج**:	أربع سنوات
مدة المشروع عند ١٩٩٨/١٢/٣١:	ثلاث سنوات وستة أشهر
التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)	
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٩ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار
مجموع تكاليف الأغذية:	٧ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار

مقدمة للمجلس للعلم والإحاطة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/99/8-F/1*
20 October 1999
ORIGINAL: ENGLISH

* أعيد طباعتها لأسباب فنية

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتواها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

كبير موظفي الاتصال: Ms. R. I. Antolín رقم الهاتف: 066513-2207

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (06-6513-2641).

الغرض من المشروع ومن معونة البرنامج

١- ينشد المشروع إصلاح الضرر البيئي الخطير الذي أصاب ٦٥ من مجمعات المياه الصغيرة في الأنديز. ونتجت هذه الأضرار من جراء العديد من سنوات الجفاف التي تخللها الصقيع والفيضانات. كما ينشد البرنامج تعزيز الإنتاجية الزراعية عن طريق تنمية ١ ٩٣١ هكتارا من البذور الزراعية و٠٠٠ ٧ هتكار مخصصة لإنتاج محاصيل الأنديز الغذائية. ويشارك المزارعون المستفيدون في برامج التدريب ونقل التكنولوجيات.

٢- وتقع مجمعات المياه الصغيرة ذات الطبيعة الإحيائية المتنوعة في ست مقاطعات هي: كاجامركا، وكوسكو، وبونو، وآريكويبا، وموكيجوا، وتاكنا، على ارتفاعات تتراوح بين ٨٠٠ ٢ و٥٠٠ ٤ متر فوق مستوى البحر، حيث يعيش، طبقا لخرائط الفقر، أشد سكان البلد فقرا. ووفقا للتقديرات، يعتبر ٨٠ في المائة من السكان الذين يركز عليهم المشروع من السكان الأصليين.

الأهداف على المدى الطويل

٣- هدف المشروع على المدى البعيد هو زيادة حجم التوريدات الغذائية واستدامتها، ودعم منظمات المزارعين.

الأهداف المباشرة

٤- أما الأهداف المباشرة فهي:

(أ) العودة بإنتاجية التربة والموارد المائية إلى ما كانت عليه وزيادتها؛

(ب) إنشاء شبكة من البذور الزراعية للمحاصيل المحلية في الأنديز؛

(ج) إنشاء صناديق للائتمان متجددة الرصيد بمشاركة المجتمعات المحلية تخصص لأنشطة الإنتاج الغذائي؛

(د) توفير التدريب على الأساليب المحسنة لإدارة محاصيل الأنديز وإنتاجها، ولصون التربة وغير ذلك من الأنشطة الإنتاجية.

التنفيذ

٥- أجازت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** هذا المشروع في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٩٣، مع التوصية بمراعاة تلبية احتياجات الرجال والنساء الأساسية في إدارة مجمعات المياه. ولتنفيذ هذه التوصية، تلقى المكتب القطري المساندة من المنحة الهولندية لتحسين الجودة. وبالاتفاق مع الوكالة الحكومية المختصة بالتنفيذ، وقع الاختيار على المنظمة غير الحكومية " سنترو " (CENTRO) لتنفيذ برنامج يهدف إلى تحويل التيار الرئيسي لنبذ التمايز بين الجنسين إلى جزء من أنشطة المشروع. وبدأت بالفعل هذه المشاورة في يونيو/حزيران ١٩٩٤ واستمرت لمدة ٢٤ شهرا. وبلغت تكلفتها ٠٠٠ ٢١٧ دولار (منها ٠٠٠ ١٨٧ دولار من المنحة الهولندية لتحسين الجودة، و٠٠٠ ٣٠ دولار من حكومة النمسا). واشتمل البرنامج على أعمال للمناصرة، وأنشطة لتعميق الوعي، وتطوير أدوات التدريب، وتنظيم دورات تدريبية على المستويين الوطني والمحلي، شملت فنيي الحكومة والمستفيدين.

٦- يضطلع البرنامج الوطني لإدارة مجمعات المياه وصون التربة التابع لوزارة الزراعة بتنفيذ المشروع. ويتولى البرنامج الوطني للمعونة الغذائية التابع لوزارة النهوض بالمرأة والتنمية الإنسانية عمليات النقل والإمداد. وتتكون اللجنة الوطنية المسؤولة عن السياسة الشاملة والتخطيط من نائب وزير الزراعة (الرئيس) ومن ممثل **البرنامج**، ومن المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للمعونة الغذائية، والمديرين التنفيذيين للبرنامج الوطني لإدارة مجمعات المياه وصون التربة، ومن ممثلي المشروع الذي يموله **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** "النقل التكنولوجي للمجتمعات الفلاحية في المناطق الجبلية" وتتولى أمانة فنية تضم فنيين من البرنامج الوطني للمعونة الغذائية، ومشروع " النقل التكنولوجي للمجتمعات الفلاحية في المناطق الجبلية"، ومن **البرنامج**، تقديم التقارير إلى اللجنة الوطنية. وتضطلع ست لجان موزعة على المقاطعات الست بالتخطيط المحلي على ضوء نتائج تقدير احتياجات المستفيدين.

٧- يتم تنفيذ المشروع بواسطة ٩٠ مهنيا معينين على أساس التفرغ، يوفرون المساعدة التقنية، والتدريب بالإضافة إلى أعمال الرصد وإعداد التقارير. ومن بينهم ١٠ موظفين يتبعون خمس منظمات غير حكومية محلية. كما يوجد أيضا ١٥٠ موظفا غير متفرغين.

٨- وبالإضافة إلى ما سبق، يقدم مشروع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:** " النقل التكنولوجي للمجتمعات الفلاحية في المناطق الجبلية"، ٤٥ مرشدا زراعيا في ١٩ مجمعا من مجمعات المياه الصغيرة. ويوفر **البرنامج** بدوره الحوافز الغذائية لتلاميذ المعاهد الزراعية التي يساندها مشروع **الصندوق**.

٩- أنشئ ٦٤ صندوقا ائتمانيا متجدد الرصيد بمشاركة المجتمعات المحلية، رفعت أغلبيتها مستوى أرصدتها الأصلية. ويعد البرنامج الوطني لإدارة مجمعات المياه وصون التربة مبادئ توجيهية رسمية لإدارة الصناديق متجددة الأرصدة، كما ينظم برنامج للتدريب التأهيلي.

١٠- طوال مدة المشروع ستتلقى ٦٠٠ ٥٦ أسرة فلاحية الغذاء مقابل العمل في أنشطة صون التربة والمياه؛ وستشترك ٨٠٠ ٣ أسرة أخرى في برامج البذور الزراعية، في حين ستنتفع بمساندة صناديق الائتمان متجددة الأرصدة ٠٠٠ ٧ أسرة، ويتلقى تلاميذ ٠٠٠ ١ مدرسة زراعية الغذاء مقابل التدريب العملي.

إدارة الغذاء

١١- نتيجة لتأخر وصول أول شحنة من القمح مرسلة من **البرنامج**، وتأخر أنشطة تحويل السلع إلى نقد والمشتريات المحلية، تأخر أول توزيع لمدة ١٨ شهرا.

١٢- تستخدم الأغذية كعنصر محفز في الأنشطة المجتمعية وأنشطة الغذاء مقابل العمل ولتلاميذ المدارس الزراعية. وتتكون الحصة الأسرية اليومية من ٥٠٠ ١ غرام من الحبوب، و٢٠٠ غرام من البقول، و١٥٠ من اللحم المجفف و٧٥ غراما من الزيت أو المسلى.

١٣- كان التزام **البرنامج** الأصلي يتمثل في ١١٥ ٤٨ طنا من القمح و٧٦٥ من الزيوت النباتية. وبعد إدخال تعديلات على الميزانية ثلاث مرات متتالية، أصبح الالتزام الحالي هو: ٤٢٣ ٤٠ طنا من القمح، و٥٧٢ من الزيوت النباتية، و١٧٦ ١ من المسلى. وكانت هذه التعديلات ضرورية نظرا لعدم توافر المنتجات الغذائية المطلوبة. وفي ١٩٩٨/١٢/٣١، كان المشروع قد تلقى ٥٨ في المائة من كميات القمح، و٩٩ في المائة من الزيوت النباتية والمسلى. وبلغت حصيلة تحويل الأغذية إلى نقد بالإضافة إلى الفوائد ٥,٨ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، تم إنفاق ٤,٣ مليون

دولار لشراء ١٠١ ٩ طن من الحبوب، والبقول واللحم المجفف والأسماك محليا. ويجرى استبدال ٠١٠ ١ أطنان من المسلى محليا مقابل الحبوب والبقول. كما استخدم مبلغ آخر قدره ٠٠٠ ٨٠٠ دولار من حصيلة تحويل السلع إلى نقد لبرنامج الائتمان متجدد الرصيد و٠٠٠ ٧٠٠ دولار لمشاتل البذور.

١٤- وفي عام ١٩٩٨، لجأ المشروع، نظرا لعدم توافر القمح المطلوب تحويله إلى نقد، إلى اقتراض الموارد من المشروع بيرو ٢٣٤١ (بما يوازي ٠٠٠ ٨ طن من القمح) لشراء منتجات محلية تلبية لاحتياجات عام ١٩٩٨. وكانت **لجنة سياسات المعونة الغذائية** قد أجازت تحويل السلع إلى نقد لشراء المنتجات المحلية.

١٥- يدير البرنامج الوطني للمعونة الغذائية سبعة مخازن، منها واحد في ليما والستة الباقية في المقاطعات التي يشملها المشروع. وتصل الأغذية المستوردة إلى المخازن الإقليمية، ثم تشحن من هناك مع المنتجات المشتراة محليا إلى نقاط التسليم النهائية. وتمثل المشتريات المحلية ٨٩ في المائة من مجموع الموزع. أما تكاليف النقل الداخلي، والتخزين، والمناولة فتتحملها الحكومة بالكامل.

١٦- بدأ توزيع الأغذية بداية طيبة ولكنه تأخر في عام ١٩٩٧ بسبب مشكلات تتعلق بالنظام المركزي الحكومي لشراء الأغذية. وقد تحسن هذا النظام الآن بعد إنشاء ١٧ لجنة إقليمية للمشتريات.

١٧- بلغ حجم الخسائر بعد التسليم سيف ٠,٤٤٨ طن من الزيت و٠,٦٤٦ طن من السمك المجفف، توازى ٠,٠٨ في المائة من الكميات الموزعة. وحدثت الخسائر أثناء النقل الداخلي والمناولة. وفيما يتعلق بالسمك المجفف دفعت الحكومة قيمة الخسائر. وقد أدى تحويل السلع إلى نقد وشراء الأغذية بالتالي من أقرب مكان لنقاط التوزيع إلى خفض حجم الخسائر سيف إلى أدنى حد.

مساهمة الحكومة

١٨- تفي الحكومة بالتزاماتها فيما يتعلق بالعاملين، وبالتجهيزات، والنقل والإمداد، والمساعدة التقنية والرصد. وأنفقت الحكومة حتى يوم ١٩٩٨/٩/٣٠، مبلغ ٣,٤ مليون دولار من إجمالي المبلغ الموضح في خطة العمليات وقدرة ٤,٤ مليون دولار كمصروفات حكومية (٧٧ في المائة من الهدف المحدد). كما قدمت الحكومة بما قيمته ٠٠٠ ٣٠٠ دولار بنودا غير غذائية لأشغال الري ولبناء المخازن.

المعونة الخارجية

١٩- بالإضافة إلى المبلغ المقدم من حكومتي هولندا والنمسا وقدره ٠٠٠ ٢١٧ دولار لتمويل الاستشارات حول قضايا الجنسين، تبرعت حكومة النرويج في عام ١٩٩٤ بأدوات زراعية تبلغ قيمتها ٤٩١ ٢٢٤ دولارا لأعمال صون التربة. كما قدمت حكومة السويد في عام ١٩٩٨ مبلغ ٢٦٦ ٢٣ دولارا لشبكات الري الصغيرة.

٢٠- للتغلب على العجز في السلع، ساهم الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٧ في المشروع بتقديم ٠٠٠ ٢ طن من السلع تقدر قيمتها بمبلغ ٠٠٠ ٩٦٠ دولار. كما ساهم الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار يخصص أساسا لشراء أسمدة عضوية استخدمت كحوافز لبناء ١٠٨ مخازن في المجتمعات المحلية لحفظ الغذاء، تعود بالفائدة على ٦٢٠ ١ أسرة، منها ٢٩٢ أسرة على رأسها امرأة.

التقدير

٢١- يتواصل تنفيذ المشروع بشكل منتظم. ويشارك المستفيدون بإيجابية في لجان إدارة مشروعات المجتمعات المحلية، المنشأة في كل مجمع من مجمعات المياه الصغيرة، وفي خطط الأنشطة، وإدارة صناديق الائتمان متجددة الرصيد. وبدأ بالفعل إنتاج البذور المحسنة في المساحات المخصصة لذلك.

٢٢- وفي ١٩٩٨/١٢/٣١، كانت ٢٠٤ ٣٨ أسر، ١٨ في المائة منها على رأسها امرأة، استفادت من أنشطة المشروع (٦٧ في المائة من الرقم المحدد كهدف)، كما استفاد فرد واحد على الأقل من كل أسرة من المساعدة التقنية. وانتفع من التدريب المقدم: ٦٥ من قادة المجتمعات المحلية (١٣ امرأة) في مجال صون التربة (١٠٨ في المائة من العدد المستهدف)، و ٣٢٥ غيرهم (٤٩ امرأة) في مسح المواقع (٢٥٠ في المائة من الهدف)، ١٣٠ (١١٧ امرأة) في مجال بذر الأراضي (١٩٧ في المائة من المستهدف) و ٧٢٠ (٥٧ امرأة) في إدارة الصناديق متجددة الأرصدة (١١٤ في المائة من الهدف). وبالإضافة إلى هذه الأعداد، تلقت ٤٠٠ ٧ أسرة ائتمان عيني للبذور، والأسمدة، والمبيدات الحشرية (١٠٦ في المائة من الهدف). وفي إطار التعاون مع مشروع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** " النقل التكنولوجي للمجتمعات الفلاحية في المناطق الجبلية"، تلقي ٧٠٠ ١ طالب زراعي، ٥٣٠ منهم من النساء، الغذاء مقابل التدريب العملي.

٢٣- تتفق أنشطة المشروع مع خطط العمل السنوية، وكثيرا ما تجاوز الناتج الأهداف المحددة. وهكذا حققت أعمال إعادة التشجير ٢٢٥ في المائة من الهدف، والمصاطب التدريجية ٢٤٥ في المائة منه. وتراوحت معدلات تنفيذ باقي الأنشطة بين ٣٨ و٩٨ في المائة. والنشاطان اللذان حققا نسبة من الإنجاز تقل بشكل ملحوظ عن الهدف هما: حماية ضفاف الأنهار (١١ في المائة)، وتحسين أراضي المراعي (٩ في المائة). ويرجع ذلك إلى أن المجتمعات المحلية فضلت إعطاء الأولوية لبناء المصاطب بالنظر إلى ندرة الأراضي القابلة للزراعة في مناطق المشروع.

٢٤- تحققت تنمية ٥٠٠ ٥ هكتار من أراضي أصحاب الحيازات الصغيرة الزراعية، وأعيد تشجير ٧٠٠ ١٠ هكتار. وتلقى ولو فرد واحد من كل أسرة مشاركة، تدريبا في صون التربة باعتباره عنصرا أساسيا لاستدامة المشروع. وازداد حجم إنتاج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بفضل تحسن الأراضي بنحو ٠٠٠ ١٧ طن سنويا في مناطق المشروع، ويعني ذلك زيادة في متوسط الإنتاج يقدر بنحو ٤٥٠ كيلو غراما لكل أسرة، مما يؤثر على نحو مباشر في الأمن الغذائي الأسري.

٢٥- تمثل النساء المحور المركزي لاستراتيجية المشروع ويشاركن في جميع أوجه أنشطته. وأدت مهارات المرأة في إعادة التشجير، ولا سيما في مشاتل الأشجار، إلى نتائج ملموسة بالمقارنة إلى الأهداف المحددة. إلا أن دراسة أجريت عام ١٩٩٧، أوضحت أن ١٨ في المائة فقط من أعضاء لجان إدارة المجتمعات المحلية من النساء. وقرب نهاية المشروع، من المتوقع أن ترتفع عضوية النساء في هذه اللجان لتصل إلى أكثر من ٣٠ في المائة وفقا للأهداف المحددة. ومن بين الصعاب التي تعوق تحقيق هذا الهدف نسبة الأمية المرتفعة بين النساء في المناطق الجبلية والافتقار النسبي لاحترام الذات. ويجرى الترويج لمشاركة النساء في عضوية هذه اللجان باعتباره جزءا من عملية التدريب.

٢٦- أضيف المشروع إلى العديد من الدراسات المقارنة بحسب الموضوع أجراها مكتب التقييم، منها دراسة عن صون التربة في مارس/آذار ١٩٩٧. وانتهت هذه الدراسة إلى أن الغذاء مقابل العمل أثبت فعاليته في أنشطة صون التربة نظرا لما يمثله من حافز قوى، وإلى أن **البرنامج** يجب أن يستمر في إعطاء الأولوية لأنشطة صون التربة.

تقييم التأثير

٢٧- في عام ١٩٩٦، مثّل برنامج بيرو تحولا أساسيا من مجرد قياس " الإنجازات المادية" للمشروع إلى قياس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من منظور عملاء **البرنامج**، أي المستفيدين منه.

٢٨- واتضحت هذه النتيجة من بيانات مسح بالعينة لستمائة من الأسر المستفيدة نظمه وموله البرنامج الوطني لإدارة مجمعات المياه وصون التربة في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران ١٩٩٧. وعرض أول تقرير لتقييم تأثير للمشروع بيرو ٥١٦٢ على **البرنامج** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧. وأشار هذا التقرير إلى أن:

(أ) دخل الأسر ارتفع في مناطق المشروع بنسبة ٦,٧ في المائة؛

(ب) استهلاك الأسر للغذاء تحسن من حيث الكم والنوع (١٦ في المائة زيادة في الحبوب، و١٥ في المائة في الدرنات، و١٩ في المائة في البطاطس، و١٣ في المائة في اللحم)؛

(ج) ارتفع الإنتاج في المناطق المستصلحة بنسبة ١٣ في المائة، وارتفعت إنتاجية الهكتار الواحد من ٩٨٥ إلى ١ ٠٧٥ كيلو غراما للهكتار الواحد.

٢٩- بخلاف المعونة الغذائية، اعتبر المستفيدون أن أهم المزايا تمثلت في المساعدة التقنية، والتدريب وتحسين التربة.

٣٠- انتهت بعثة فنية **للبرنامج** في أوائل عام ١٩٩٦، إلى أن بعض الأهداف المباشرة من المشاورات حول قضايا الجنسين تحققت، ولا سيما التغير الذي طرأ على تصور الفنيين، والمستفيدين، ومختلف مجموعات السكان المشتركة في المشروع: النساء، والرجال، والشباب، والأطفال، للموضوع مما أدى إلى نهج متغير فيما يتصل بالتدريب وبأنشطة المشروع. ومن النتائج الأخرى قدرة موظفي المشروع على تصميم تحليل قائم على المشاركة لمجتمع معين ولخططه الإنمائية، بما في ذلك منظور المساواة بين الجنسين. وحصلت المنظمات غير الحكومية المشتركة في المشروع على أدوات أفضل لتقديم المساعدة التقنية المحسنة والترويج للاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المناطق التي تعمل فيها. وتنامت مشاركة المستفيدين من المشروع في اللجان المحلية المعنية بصيانة التربة والمياه، والغابات والبنية الأساسية، مع ازدياد عدد النساء اللواتي يشغلن منصب الرئيس.

٣١- وساهمت المشاورة أيضا في إنشاء وحدة مختصة بقضايا الجنسين في إطار البرنامج الوطني لإدارة مجمعات المياه وصون التربة وتعيين جهة اتصال معنية بهذه القضية في كل مكتب للبرنامج.

٣٢- وفي عام ١٩٩٨، تلقى **البرنامج** تمويلا من حكومة كندا يخصص للمساعدة التقنية المقدمة من جامعة المحيط الهادئ إلى موظفي البرنامج الوطني لإدارة مجمعات المياه وصون التربة لتصميم مسح محسن وتوفير التدريب اللازم في هذا الشأن. وتمثل المنهج المتبع لقياس التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في مسح عشوائي شمل ١ ٨٠٠ أسرة في المجموع. وأخذت عينة من حوالي ٥ في المائة من الأسر من كل مجمع من المجمعات الصغيرة. ولإمكان إنجاز هذا العمل، كان من الضروري تحديد المؤشرات، وأهمها: الأراضي المحسنة، وزيادة الإنتاجية والإنتاج، وزيادة الدخول، وحجم حركة الهجرة، ومشاركة النساء في اللجان المحلية، واستغلال الغذاء. وقد تم تحديد هذه المؤشرات خلال حلقة عمل ميدانية نسقتها جامعة المحيط الهادئ التي تولت أيضا إدارة الحلقة، وإسداء النصح للمشاركين. وشارك موظفو البرنامج الوطني لإدارة مجمعات المياه وصون التربة العاملين في المشروع، وموظفو مشروع **الصندوق** " النقل التكنولوجي للمجتمعات الفلاحية في المناطق الجبلية"، والمنظمات غير الحكومية المحلية، واثنان من المستفيدين في هذه الحلقة. وأشارت النتائج هنا أيضا إلى الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، بما في ذلك: (أ) زيادة في الإنتاج

الزراعي بلغت ١٧,٦ في المائة؛ (ب) ٦ في المائة زيادة في الإنتاجية؛ (جـ) تحسن قدرات النساء القيادية نتيجة لزيادة مشاركتهن في اللجان المجتمعية.

٣٣- أوضح المسح أيضا أهمية الدور الذي يضطلع به الغذاء في خفض نسبة الهجرة الموسمية بين الذكور إلى المناطق الحضرية للبحث عن دخل نقدي. وأثبت المسح أيضا أنه بفضل المساندة الغذائية، زاد عدد الرجال الذين بقوا في مجتمعاتهم بنسبة ٥٠ في المائة. واتضح بالتالي أنه بتعزيزها لأنشطة المشروع لم تحسن المعونة الغذائية الأمن الغذائي فحسب وإنما أيضا عززت منظمات المجتمع.

النتائج والتوصيات

٣٤- بالرغم من أن انخفاض حجم الموارد المتاحة لم يتح في بعض الأحيان تلبية الاحتياجات السنوية، إلا أن أهداف المشروع تحققت وأمكن قياس تأثير الإنتاج الغذائي والإنتاجية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين بشكل ملحوظ.

٣٥- يبدو أن انخفاض نسبة الهجرة بين الذكور في المناطق التي تتسم بندرة الغذاء أو بانعدامه إنما يدل على القيمة المضافة للمعونة الغذائية. بالإضافة إلى أن زيادة الإنتاج يؤدى إلى خفض حجم انعدام الأمن الغذائي الأسري نتيجة لزيادة الدخول وبالتالي إلى تحسين الغذاء المتوافر للفقراء الجوعى، والقدرة على الحصول عليه.

٣٦- بالرغم من أن التركيز على مشاركة المرأة نجح في أنشطة الغذاء مقابل العمل وفي أنشطة التدريب، إلا أنه من الضروري بذل جهود إضافية لزيادة عضوية النساء في لجان الإدارة المحلية.

٣٧- التأخر في المشتريات المحلية والقيود المفروضة على موارد **البرنامج** أدى إلى خفض معدلات التوزيع. وقد ساعدت القروض المتبادلة فيما بين المشروعات وجهود التمويل البديلة على التغلب على العجز في الموارد. ولكن من الضروري قيام مقر **البرنامج** بتوفير الموارد في حينه، لما في ذلك من أهمية خاصة لضمان عدم توقف ذخيرة المشروع والاستمرار في تنفيذه بانتظام.

٣٨- في ٣١ /١٢/١٩٩٨، كان رصيد الالتزامات التي لم تشحن يبلغ ٩٨٢ ١٦ طنا من القمح، يخصم منها ٠٠٠ ٨ طن من القمح وكمية من القمح توازى ٣٠٠ طن من الأسماك المعلبة لردها للمشروعات بيرو ٢٣٤١ (التوسع الثاني)، وبيرو ٤٨٠٨ نظرا لاقتراضها منهما.

٣٩- من المقرر انتهاء المشروع في يونيو/حزيران ١٩٩٩. ونظرا للنتائج الإيجابية المحققة حتى الآن ولرصيد التزامات **البرنامج** القائم، أعد طلب لتمديده لفترة زمنية مقدارها سنة.